كلمة ونص

ميشيل خياط

زيادة لابد منها

لعل الحل الإسعافي للوضع المعيشي، الصعب جداً في سورية، والناجم في معظمه عن الحرب الإرهابية عليها، هو زيادة لابد منها على سلم الرواتب والأجور، على درب أن بحصة تسند جرة.

وإذ نصغي إلى ما قيل في الاجتماع المركزي لاتحاد نقابات العمال في الأسبوع الأخير من العام الماضي، نجد أن هذا الحل على الطاولة دائما، ينتظر أي دخل إضافي إلى خزينة الدولة (حسب الأمين القطري المساعد لحزب البعث العربي الاشتراكي)، وأن القيادة السياسية لن تترك فرصة لتحسين الوضع الاقتصادي، إلا وسيتم استغلالها بالشكل الأمثل (حسب د. عمار ساعاتي عضو القيادة المركزية لحزب البعث العربي الاشتراكي ـ رئيس المكتب الاقتصادي). وقبل هذا الكلام في أعقاب زيادة (١٥-١٢-٢٠٢١)، التي رفعت الحد الأدنى للأجور من ٤٧ ألفاً إلى ٩٣ ألفاً وتلتها منحة مجزية ونوعية، في نيسان ٢٠٢٢.

وفي أواخر أيار الماضي، تحدث عضو مجلس الشعب د. محمد خير عكام عن اقتراح لزيادة الحد الأدنى للأجور إلى ١٥٠ألف ليرة سورية.

ومن الواضح أن رفع أجور الخدمات في سورية، وزيادة أسعار البنزين، وتحسن الموسم السياحي، وتدفق الحوالات (إذ يتفق أغلب المتابعين للشأن الاقتصادي أنها لا تقل عن خمسة مليارات دولار في السنة)، وزيادة أجور البيوع العقارية والسيارات والكهرباء والهاتف... الخ كلها عوامل مؤهبة لزيادة رواتب لابد منها، لجسر الهوة الكبيرة تباعاً، ما بين الأجور والأسعار التي غدت هائلة بفعل التضخم المالي، ومنا عقدة النجار وبيت القصيد.

إن أي زيادة بسيطة تحسن الوضع المعيشي، وهي أفضل من لاشيء وتسهم في تيسير الإنتاج وهي حجر الزاوية والرافعة الاقتصادية.

كيف سننتج من دون عامل لا يستطيع الوصول إلى مكان عمله بسبب أجور النقل المرتفعة..؟

طبعاً التفاصيل كثيرة، والإجراء الحتمي الذي لابد منه، لا يلغي أي سعي يساعد على تحسين ظروف الناس.

يشير الأستاذ عبد الفتاح العوض في هذا السياق إلى استثمار مشترك لمنشآت عامة متوقفة عن العمل، واستثمار أصول عامة في مشاريع إنتاجية، علماً أن وزير المالية أشار مؤخراً إلى أن الدولة السورية تملك أصولاً عامة بمليارات الليرات السورية، والاقتراض وأنا أشجع على الاقتراض لإنجاز مشاريع إنتاجية.

وما المانع أن يكون الاقتراض داخلياً على نمط شهادات الاستثمار ولكن لمصلحة شركة إنتاجية مساهمة، حكومية وشعبية.. قد يقال، جربنا وفشلنا.. كان ذلك وقت الرخاء، وثمة الآن عامل جديد هو تطور علم الإدارة، والسير على نهج الأيزو وهو نهج السلامة الإدارية.

وثمة في السياق ذاته، اقتراح الزميل علي عبود، العمل من المنزل على الحاسب أو الموبايل، بوساطة الإنترنيت حيثما كان ذلك ممكناً، لتخفيف الضغط على استهلاك الوقود في وسائل النقل العامة، (وطبق ذلك في أوروبا على نطاق واسع وشمل المدارس والجامعات). وتوفير نفقات النقل على العاملين.

إن صب الماء على النار منطقي وطبيعي، وهو السبيل إلى درء الخطر الناجم عن أي حريق.

وفي رأيي تبقى الأولوية الآن إلى الحل الإسعافي- زيادة لابد منها في الرواتب والأجور، هي في تتابعها، مريحة وناجعة في تقليص الفارق الكبير بين الأجور الراهنة ولاسيما في القطاع العام و(وبعض المؤسسات والمنشآت الخاصة)، أجور لم تعد كافية لأيام من الشهر، مهما حاول المواطن ورشد استهلاكه.

فلا تتأخروا أكثر.

في حادثة غريبة.. إطلاق جامعة أوروبية للتعليم الافتراضي في دمشق لكن من دون ترخيص!

مدير المناطق الحرة لـ«الوطن»: إغلاق المكتب وإجراءات قانونية بحق المخالف

عجمي: مخالف للقوانين والأنظمة وشهاداتها لا يمكن معادلتها وغير معترف بها

فادي بك الشريف

في حادثة غريبة من نوعها، تم الإعلان عن إطلاق مركز نفاذ للجامعة البريطانية للتعليم الافتراضي، لكن من دون وجود ترخيص، ليقام حفل إطلاق من دون وجود أي جهة رسمية من التعليم العالي ولا من الجامعة الافتراضية السورية ولا من اتحاد الطلبة.

هذا الأمر استدعى خروج وزارة التعليم العالي عن صمتها لتنفي نفياً قاطعاً وجود ترخيص لمؤسسة تعليمية باسم «الجامعة البريطانية للتعليم الافتراضي»، مبينة أنه ما تم تداوله عن إطلاق الجامعة المذكورة أعمالها في سورية مخالف للقوانين والأنظمة وشهاداتها ولا يمكن معادلتها وغير معترف بها.

وفي تصريح لـ«الوطن» استغرب رئيس الجامعة الافتراضية الدكتور خليل عجمي إطلاق الجامعة في سورية من دون الحصول على ترخيص أو موافقة، مؤكداً التواصل على الفور مع الوزارة ليؤكد الوزير عدم منح أي ترخيص باسم الجامعة البريطانية للتعليم الافتراضية.

وكشف عجمي أن منح مثل هذه التراخيص بحاجة إلى موافقة جهات عليا، مبيناً أن الأمر بحاجة إلى موافقات عليا وقرار من مجلس التعليم العالي والجهات المعنية، إضافة إلى دراسة الأمر عبر لجان مختصة.

وأكد عجمي أن هناك شبه اتفاق فيما يخص التعليم الافتراضي على أن يبقى الأمر محصوراً بالجامعة الافتراضية، حتى لم يسمح لأي جامعة خاصة أن تقوم بالتعليم الافتراضي، مضيفاً: فما بالك بإطلاق مثل هذا الأمر؟

وبين رئيس الجامعة الافتراضية السورية أنه سيتم إرسال تنبيه إلى جميع مديري البرامج والأساتذة بضرورة الانتباه وتوخي الحذر بأن هذا الأمر مخالف، ومن الممكن القيام بجانب تدريبي بحاجة إلى رخصة من وزارة التربية، لكن أن يصل الأمر إلى طرح الأمر عبر جامعة خارجية ومن دون أي موافقات رسمية، فإن هذا الأمر بحاجة إلى تراخيص ولجان وإجراءات متعددة حول هذا الموضوع.

وقال: فيما يخص التعليم الافتراضي فقط المعترف به حالياً هو الشهادات الممنوحة من الجامعة الافتراضية السورية، مبيناً وجود ١٤ مركز نفاذ داخل سورية إضافة إلى ١٤ مركزاً آخر في خارج البلاد.

وعن الإجراءات القانونية المتخذة، أكد عجمي أن هذا الأمر منوط بوزارة التعليم العالي، مبيناً أنه تم التواصل مع الوزير ووضعه بصورة الأمر، والوزارة صاحبة القرار في هذا الشأن.

«الوطن» تواصلت مع مدير الشؤون القانونية في وزارة التعليم العالي أحمد العجيلي الذي كشف عن مخاطبة وزارة الاقتصاد والتجارة الخارجية لإغلاق المركز لأنه ضمن المنطقة الحرة واتخاذ الإجراءات اللازمة، كما تم مخاطبة وزارة الإعلام لعدم الترويج عن نشاط المركز قبل حصوله على التراخيص اللازمة.

مدير المؤسسة العامة للمناطق الحرة إياد كوسا أكد لـ«الوطن» عدم منح المكتب أي ترخيص لمزاولة العمل كوكيل أو منفذ للجامعة البريطانية ضمن المنطقة الحرة، وإن الترخيص الممنوح للمكتب هو تمثيل تجاري فقط، موضحاً أن أي نشاط يتعلق بالتعليم العالي يحتاج إلى الحصول على موافقة مسبقة من وزارة التعليم العالي.

وقال كوسا: بُلِّغْنَا بكتاب وزير التعليم العالي الموجه إلى وزير الاقتصاد، وبناء عليه سيتم إغلاق المكتب احترازياً واتخاذ الإجراءات القانونية لمخالفته لشروط عقد الاستثمار عملاً بمرسوم عمل المناطق الحرة.

> العجيلي لـ«الوطن»: خاطبنا وزارة الإعلام لعدم الترويج عن نشاط المركز

وكان تم الخميس الإعلان عن إطلاق الجامعة البريطانية للتعليم عن بعد، مركز النفاذ الخاص بها باللغة العربية كرافد للتعليم الافتراضي في سورية وذلك في المنطقة الحرة بدمشق، في خطوة اعتبرت أنها مواكبة للعالم الذي يتجه نحو تعليم أكثر مرونة وأقل كلفة في ظل ارتفاع تكاليف التعليم التقليدي.

وأكد المجتمعون خلال حفل الإطلاق أن الجامعة هي أول جامعة أوروبية تفتتح فرعاً نظامياً لها للتعليم عن بعد في سورية، كما أن الجامعة تمنح شهادات أكاديمية معترفاً عليها من هيئة الاعتماد الدولي العالمية الآيسك إضافة إلى ١٥٨ دولة حول العالم ورسومها أقل بكثير فيما لو اضطر الطالب للسفر ومتابعة دراسته في الخارج.

مدير مؤسسة الأعلاف لـ«الوطن»: وزعنا حتى الآن أعلافاً بحوالي ٢٣٠ مليار ليرة سورية بأسعار أقل من السوق بـ٢٥ بالمئة

الرئيس السابق لاتحاد فلاحي طرطوس: افتتاح الدورة العلفية وإغلاقها ضحك على اللحى

طرطوس- هيثم يحيى محمد

الكلام المتداول بين مربي الثروة الحيوانية في محافظة طرطوس حول عمل المؤسسة العامة للأعلاف فيه الكثير من الاتهامات بحقها وحق القائمين عليها من حيث التأخير في فتح الدورات العلفية ومن حيث الخلل الذي يرافق التوزيع ومن حيث السرقات التي حصلت خاصة في الفترة الأخيرة و... إلخ.

وضمن هذا الإطار تلقت «الوطن» شكوى خطية من أحد المربين الذي فرغ كل وقته لتربية الأبقار بعد أن كان رئيساً لاتحاد فلاحي طرطوس مضر أسعد يقول فيها:

إن افتتاح الدورة العلفية وإغلاقها وتمديدها كله ضحك على اللحى وهو نوع من الهروب بالمشكلات إلى الأمام، هذا إضافة إلى أن قرارات كهذه تؤخذ ليستفيد منها ومن المواعيد بعض المتنفذين أو المستثمرين أو التجار أو أصحاب المعامل الخاصة، ففي المرة الماضية عندما تم افتتاح الدورة من مؤسسة الأعلاف في الثالث من تموز وجاءت عطلة العيد بعدها بأيام لم تكن الجداول جاهزة ثم جاءت عطلة العيد لمدة عشرة أيام وطبعاً بعشرة أيام وخمسة عشر يوماً وعشرين يوماً يدمرون القطيع علماً أن البقر ذات حساسية عالية لموضوع التغذية وعندما يتغير غذاؤها يصاب بتلبك معوي وتسمم غذائي وتصاب بالإسهال ويخف الحليب عندها وبالتالي ألا يكفي المربي كل هذه الخسائر والتكاليف التي يتكبدها حتى يصدم بمشكلة مؤسسة الأعلاف التي افتتحت دورة ولم تنفذها أو تأخرت بتنفيذها؟.

وتابع شكواه بالقول: أحياناً يؤخرون لرفع السعر نحن لسنا ضد رفع السعر فأنا اشتري كمرب كيس العلف بـ١١٠-١٢٠ ألفاً حسب نوعيته (عالي الإدرار أو عالي الإنتاج يعني خرج أبقار حلوب). المؤسسة كانت تسلمنا إياه بحدود ٧٠ ألفاً وأصبح بحدود الـ٨٠-٩٠ ألفاً لا مشكلة لو رفعوه إلى ١٠٠ ألف كي تربح المؤسسة وتستمر ويستمر المربي معها، فعلاقته بالمؤسسة دائمة وأنا على ثقة أنه ستصدر أسعار جديدة للأعلاف بالمؤسسة وأعلاف القطاع الخاص سترتفع في ضوء ذلك ويتحكم الجميع بالفلاحين، وهذا يعني أننا كحكومة ومؤسسات دولة نرفع أيدينا عن الدعم وبالوقت نفسه لا نترك مؤسسة الأعلاف تعمل بعقلية تجارية واقتصادية لا بل ندمرها بدل دعمها ومساعدتها علماً أن لديها مستودعات آليات وموظفين وكل الإمكانيات للنجاح، والمفروض أن تكون أرباحها كبيرة.

مدير عام مؤسسة الأعلاف عبد الكريم شباط أجاب على الشكوى بما يلي: سأعطيك معلومات بالأرقام وأنا مسؤول عنها أمام كل الجهات ولك أن تحكم.

أولاً، المؤسسة لغاية تاريخه قامت بتوزيع كميه ٢٣٢ ألف طن من المواد العلفية خلال هذا العام بقيمه قدرها نحو ٢٣٠ مليار ليرة سورية وتم توزيع هذه الكميه بسعر أقل من سعر السوق بحدود ٢٥ إلى ٣٠ بالمئة أي دعم للمربين بطريقة غير مباشرة مقداره بحدود ٧٠ مليراً من خلال البيع بسعر أقل ثانياً، المؤسسة قامت بشراء كميه ٢١٠ آلاف طن بقيمه بحدود ٢٠٦ مليارات وحالياً تم التعاقد على شراء ٤٠ ألف طن ذره بقيمه ٦٧ مليراً تقريباً تم استلام منها كميه ٣٢ ألف طن ويتم بيعها حالياً بسعر ١٧٢٥ ل.س للكيلو وسعر الكيلو في السوق ٢١٠٠ ل.س. وتم التعاقد على شراء ٢٠ ألف طن كسبة صويا بقيمه ٥٠ مليراً تم استلام منها كمية ٨ آلاف طن ويتم بيعها بسعر ٢٧٠٠ ل س للكغ وسعرها في السوق ٣٤٠٠ ل.س، إضافة للتعاقد على شراء ٤٠ ألف طن شعير بقيمة ٦٧ مليراً ويتم بيعها بسعر ١٨٠٠ ل س للكغ وفي السوق ٢٢٠٠. وقامت المؤسسة عام ٢٠٢١ باستلام كميه من الذرة بحدود ٢١٠ آلاف طن وبأسعار مناسبة. واعتذرت فقط عن كمية ٨ آلاف طن لأن سعر شرائها أعلى من سعر مبيع المؤسسة وحتى أعلى من سعر المادة في السوق المحلية وتؤثر سلباً على المربي وليس هذا فقط بل بناء على ورود أسعار مرتفعه قامت المؤسسة بمخاطبة الجهات الوصائية وتم وقف التمويل للتجار وإعطاء التمويل للمؤسسة، وكان لهذا الإجراء أثر إيجابي جداً على المؤسسة والمربي حيث استطاعت المؤسسة بهذا الإجراء تأمين كمية ١٣٠ ألف طن، نعم مئة وثلاثون ألف طن من المواد العلفية هذا العام فقط ولغاية تاريخه، وكمية المادة المصنعة لدى معامل المؤسسة ارتفعت من ٢٣ ألفاً سنوياً إلى ٥٦ ألفاً سنوياً وهذا العام لغاية تاريخه الكمية المصنعة ٣٧ ألف طن.

وقال شباط: هذا بعض من أعمال المؤسسة وليس الكل ولك أن تحكم على مؤسسة تعاملها خلال العام يتجاوز ١٥٠٠ مليار منتشرة على مساحه القطر، أليست معرضة من بعض ضعاف النفوس للخلل وكشفه هو حالة صحية ولولا المتابعة لما كشف الخلل وتتم محاكمة المرتكبين؟

وعن سبب عدم مباشرة المؤسسة بتسليم العلف للمربين في طرطوس وغيرها حتى الآن رغم أن قرار فتح الدورة العلفية أجاب شباط: دورنا كمؤسسة هو تحديد المقنن وتأمين المادة وتوزيعها على المربين، أما الجداول التي يتم توزيع المواد العلفية بموجبها فهي من مهام مديريات الزراعة، وقد حصل تأخير في هذا المجال، حيث انتقلنا من الجداول المعدة للمربين عام ٢٠٢٠ إلى جداول ٢٠٢١، وجرى تدقيق الجداول للوصول إلى الأرقام الصحيحة، وهذا كان السبب في التأخير.

فارس لـ«الوطن»: ١٣٠٠ محامٍ رشحوا أنفسهم وفق بياناتنا ويحق للنقابات الرقابة على عمل المجالس المحلية وفق الدستور

مدير المجالس المحلية لـ«الوطن»: جميع المستلزمات الانتخابية جاهزة وطباعة ٢٠ مليون ورقة اقتراع

محمد منار حميجو

أكد مدير المجالس والتنمية المحلية في وزارة الإدارة المحلية والبيئة إياد الشمعة أن جميع المستلزمات الانتخابية أصبحت جاهزة من أوراق الاقتراع والصناديق وغيرها من المستلزمات الأخرى التي تحتاجها العملية الانتخابية، مؤكداً أن عدد أوراق الاقتراع المطبوعة نحو ٢٠ مليون ورقة.

وفي تصريح لـ«الوطن» بيّن الشمعة أنه تم إنجاز السجل الانتخابي وهو حالياً قيد المراجعة من لجنة لتحديد الأشخاص الذين يحق لهم الانتخاب بدقة ومن هم الذين لا يحق لهم.

من جهته أكد محافظ الرقة عبد الرزاق خليفة أن عدد المرشحين لجميع المجالس ٣٨٦٩ مرشحاً، معلناً عن ترشح ٢٣٠ من مدينة الرقة لمجلس المدينة يتم انتخاب ٥٠ عضواً منهم.

وفي تصريح لـ«الوطن» بيّن خليفة أن هناك أربع دوائر انتخابية لمجلس المحافظة، لافتاً إلى أنه يتم انتخاب ١٠٠ عضو مجلس محافظة الذين بدورهم ينتخبون أعضاء المكتب التنفيذي وعددهم عشرة أعضاء.

وقال خليفة: كنا نتوقع عندما صدر المرسوم بتحديد موعد انتخابات المجالس المحلية أن يكون الإقبال ضعيفاً من المناطق التي هي خارج السيطرة ولكن أعداد المرشحين من تلك المناطق كانت جيدة وبالتالي فإن المجالس المحلية ستكون جاهزة، لافتاً إلى أن هذه المجالس ستمارس عملها في المناطق المحررة إلى أن يتم تحرير باقي مناطق محافظة الرقة لتعود وتمارس هذه المجالس في مناطقها.

وأشار إلى أن الراغبين في الترشح والقاطنين في المناطق التي فيها التنظيمات الإرهابية والميليشيات المسلحة الموالية للاحتلال التركي وجدوا صعوبات كبيرة للوصول إلى مركز الترشيح وأن الكثير منهم لم يستطع الوصول أو أن يجرؤوا على الترشح، في حين كانت الصعوبات أخف على الذين تقدموا بطلبات ترشيحهم من أهالي مدينة الرقة وما حولها والتي فيها مليشيا قوات سورية الديمقراطية «قسد» وذلك بسبب أن القادم من مدينة الرقة لم يكن يصرح بأنه يرغب في تقديم طلب ترشحه للمجالس المحلية إضافة إلى أن المواطنين القادمين كانوا يستحصلون على أوراقهم الثبوتية بشكل عادي من منطقة السبخة وبالتالي أصبح هناك كسر للحاجز.

من جهته كشف نقيب المحامين الفراس فارس أن هناك نحو ١٣٠٠ محام قدموا طلبات ترشيحهم إلى المجالس المحلية وفق بيانات النقابة، لافتاً إلى أن العدد من الممكن أن يكون أكثر من ذلك باعتبار أن هناك محامين قدموا طلبات ترشيحهم بشكل خاص من دون أن يحصلوا على بيانات من النقابة.

وفي تصريح لـ«الوطن» رأى فارس أن يكون هناك أعداد كبيرة من المحامين والمهندسين والمختصين بالأمور المالية مثل المحاسبين والاقتصاديين ممثلين في المجالس المحلية باعتبار أن عمل الإدارة المحلية بشكل عام هو إداري وهندسي ومالي وبالتالي هو عمل متكامل، مشيراً إلى أن دور المحامين في المجالس يكمن في التنبيه لمراعاة القوانين والالتزام بها.. وأشار إلى أن النقابات لها أن تمارس دورها في الرقابة الشعبية على عمل المجالس المحلية وفق ما نصت عليه المادة ١٠ من الدستور وبناء على ذلك يحق لها تقييم العمل في هذه المجالس، مضيفاً: من خلال مراقبتنا لعمل المجالس المحلية كان هناك مجالس قدمت أداء إيجابياً منها في دمشق وحلب وحمص في حين هناك مناطق كان أداء العديد من المجالس فيها أقل فاعلية مثل اللاذقية وطرطوس وريف دمشق.

> • محافظ الرقة لـ«الوطن»: ٣٨٦٩ مرشحاً منهم ٢٣٠ من مدينة الرقة
>
> • إنجاز السجل الانتخابي وهو حالياً قيد المراجعة

وانتهت يوم الخميس الماضي فترة تقديم طلبات الترشيح والتي استمرت على مدار سبعة أيام لبلغ عدد المرشحين ٦٨١٧٨ مرشح سيتنافسون على ١٩٠٨٦ مقعد وينتهي عمل لجان الترشيح في يوم ١٥ الشهر الحالي، ومن ثم يحق لمن رفضت طلبات ترشيحهم الاعتراض على قرار لجنة الترشيح من اليوم الذي يلي تاريخ إعلان أسماء المقبولين ولمدة ثلاثة أيام أمام اللجنة القضائية الفرعية، وعلى اللجنة البت بالطلب خلال ثلاثة أيام ويكون قرارها مبرماً.